الفصل الأول

التحول الاقتصادي والتغير الاجتماعي منذ عام ١٩٢٠ وأثره على القوى العاملة الأردنية

أ. د. كامل أبو جابر
د. ماتس بوبه

أولاً: شرق الأردن: الحياة السياسية:

استهلَّ الأردن تاريخه الحديث خلال الحرب العالمية الأولى، بعد توقيع اتفاقية سايكس بيكو التي قسَّمت الشرقَ العربيَّ إلى مناطق أُطلق عليها «دول الانتداب»[1]. وقد كان من نتائج تلك الحرب إضعاف وتفكيك الامبراطورية العثمانية التي حكمت الشرق الأوسط لمدة أربعة قرون (١٥١٦-١٩١٦)، الأمر الذي حدا بالمكتب البريطاني الدائم للشرق الأوسط أن يَدعُوَ إلى عقد مؤتمر بهدف صياغة سياسة موحَّدة للمنطقة، وقد تمخض عن هذا المؤتمر الذي انعقد في القاهرة في الفترة (١٢-٢٤ آذار ١٩٢١)، وبحضور السيد «ونستون تشرتشل» عُرض الحكم في العراق على الملك فيصل، ثم تلا ذلك عرضُ حكم إمارة شرق الأردن على الملك عبد الله، مما دَفَع بالسيد تشرتشل لزيارة القدس ليفاتح الأمير عبد الله بالموضوع، وكان الأمير قد غادر لتوه إلى معان على رأس قوة صغيرة قَوامُها ٢٠٠٠ رجل في طريقه نحو سوريا، في محاولةٍ لإعادة أخيه فيصل إلى العرش. وقام السيد تشرتشل كذلك بإقناع الأمير عبد الله بأن يكون الحكم في منطقة شرق الأردن بمساعدة بريطانية، وهكذا أدَّت هذه الجهودُ إلى قيام دولة الأردن الجديدة

في الأول من إبريل عام ١٩٢١[٢].

عَمِـلَ الأمير عبـد الله منذ البداية نحو دولة عربية كبرى، يُحقِّق من خلالها ـ على الأقل ـ حُلْمَه الذي طالما راوَدَه في توحيد سوريا الكبرى، والذي ظلَّ دون تحقيق طَوال حياته. وهو بلا شك حلم كان قد لعب دوراً أساسياً في رسم معالم السياسة العربية الداخلية للمنطقة[٣].

ورَغْم أن الأمير عبد الله تسلّم زمام دولة كانت تعيشُ ظروفاً اقتصاديةً واجتماعية شِبة بدائية، ويغلب عليها السِّمَة الصحراوية، فقد قام في مطلع أولويّاته بالشروع في إقامة سلطة مركزية، وإلغاء الحكومات المحلية التي نشأت في شرق الأردن.

وفي تلك الأثناء تمَّ تعيين السيد «جوكيوس ابرامسون» مقيماً بريطانياً عاماً، وفي الـوقت نفسِه مُنح الأردنُّ ١٨٠,٠٠٠ جنيهاً كمساعدة سنوية[٤]، أما اتفاقية لندن عام ١٩٢٣، فقد منحت الأردن استقلاله واستقراره الداخلي، واستُثنِي من اتفاقية انتداب فلسطين، رغم أنه ما زال آنذاك تحت الإشراف الإداري للمندوب بريطاني السامي[٥].

تميَّز تاريخ الأردن وسياسته بشخصيتين كان لهما الأثر الأكبر في صياغة معالم ذلـك التـاريخ، وتلك السياسـة منـذ تأسيسـه كدولـة حديثـة: الملك عبـد الله (١٩٢١-١٩٥١)، والملك حسين منذ عام ١٩٥٣. وقد ساعد على ذلك نهجُهما القيادي الناجح، والجهدُ الصَّبور المثابر في تغيير معالم الأرض القاحلة ونقلها إلى دولة حديثة، إلى أن ظهر ذلك جلياً على الأرض والشعب معاً. واستطاع الملك عبد الله بشخصيته القوية الديناميكية إقناع المجتمع القبليّ بقَبُول السلطة المركزية.

وفي ظل تعداد السكان الذي يقدّر آنذاك نحو ٣٠٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٢١، كانت حكومة الأردن حكومة بسيطة ذات خدمات مدنية بطيئة النمو، وجيش صغير يرأسُه ضابط بريطاني يدعى (F.G. Peake) . وفي عام ١٩٢٣ تم دَمْجُ الأمن العام

والجيش تحت اسم «الجيش العربي» بقيادة الباشا[٦]، وانبثقت الحكومةُ المركزية من خلال مجلس تنفيذي يتألّف من مستشارين بريطانيين يعملون كفريق إداري للأمير.

ونتـج عن ذلـك أن ساهم هذا الجهـدُ في استقرار البلاد والعمل على بناء الشعب والدولة، فبين عام (١٩٢٨-١٩٤٦) أُعلن أولُ دستور أردني. وتمَّ انتخاب خمسة مجالس تشريعية، الأول من هذه المجالس حُلَّ بسبب معارضته للحكومة[٧].

وإذا تناولنا الموضوعَ في هذه الفترة من الناحية الوطنية، نجد أن السير كلوب باشا قائد الجيش الأردني في الفترة (١٩٣٩-١٩٥٦)، والذي نحّاه عن منصبه هذا جلالـةُ الملك حسين، ، كتب يقول: من عام (١٩٣٢-١٩٤٨) كان الأردنُّ من أسعـد دول العالم الصغيرة، في الوقت الذي كانت فيه بقيةُ دول العالم والدول العربية المجاورة تُعاني من ثورات ونزاعات، أما شرقُ الأردن فإنه لم يعرف مثل هذه القلاقل لمدة ١٦ سنة[٨].

تميزت السياسة الأردنية بأنها سياسة مستقرة مُتَّزنة تماماً، فالثورات التي كانت تَهُزُّ فلسطينَ آنذاك، والناتجة في الأصل عن تزايُد القوة الصهيونية، والهجرة غير الشرعية لليهود إلى ذلك البلد، لم تَعرِفْه الأردن. لقد ظل اقتصاد الأردن متواضعاً يَعكِسُ أبعادَ المجتمع الزراعي الرعوي إلى حد كبير، إلى أن عَمِل الأمير عبد الله على تأسيس مجتمـع تميَّزَ بنـظام أُسـري واحـد، لا تزال دلائلُه ماثلةً للآن في الأسلوب القيادي لحفيده الملك حسين، إذ إن جلالة الملك حسين للآن عندما يخاطب شعبه يقول محتذيا قول جده: «أسرتي الأردنية الواحدة»، وفي عام ١٩٥٨ كتب (جورج هاريس) موضحاً بأنه يمكن اعتبار الملك شيخ الشيوخ، وقائداً كبيراً[٩].

وتجدر الإشارة إلى أنه ما بين عام (١٩٣١ و١٩٤٦) تمَّ انتخابُ كل أعضاء

المجالس التشريعية من ٣٦ عائلة بارزة في الأردن[١٠]، وعند ظهور البيروقراطية التي تمثَّلت بالطبقة المتعلمة، أصبحت مركزاً هاماً للسلطة جنباً إلى جنب مع الجيش، كما ظلَّت الأسر والقبائل تشكِّلُ المركز الأساس للسلطة، إذ إن بعضاً من أفراد هذه الأسر والقبائل تم تعيينُه في وظائفَ ومراكزَ رئيسيةٍ في الجيش، في حين كان الرؤساء يُختارون اختياراً للمناصب الوزارية والمجالس التشريعية. علاوةً على ذلك، ظلت التركيبة السياسية للبلاد تشكل الأساس الهام للسلطة. وقد تجلَّى ذلك واضحاً في شخصية الأمير عبد الله نفسه الذي حدَّد معالم تلك الصورة السياسية للبلاد، وعليه فإن النهج العملي الذي تميَّز به الأمير عبد الله في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، نجح في إرساء دعام وأساسات الدولة الحديثة التي حلَّت محل المجتمع القبلي. كما أن هذه الفلسفة العملية في الميدان السياسي، برَزَت بجلاء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ففي المجال الاقتصادي قامت الدولةُ في أوائل الستينات بصياغة برامج تخطيطية مختلفة بهذا الشأن.

وقد أكَّدت الخطط المختلفة منذ عام ١٩٦٢ على التعاون الوثيق والتنسيق ما بين القطاع العام والخاص، حيث عَمِلت الحكومة على تشجيع رُوح المبادرات في القطاع الخاص، وتوخت عدم التدخل في ذلك القطاع كلما أمكن ذلك.

ثانياً: الفترة حتى عام ١٩٤٧:

الاقتصاد والعمل:

لقد قَدّر كل من «روبين» و«قروبا» خلال الحرب العالمية الأولى السكان غير الحضر لخمس مناطق تركية، والتي شكَّلت فيما بعدُ إمارة شرق الأردن بنحو ١٤٠,٠٠٠ نسمة[١١].

هذا وأظهر أولُ تَعداد رسمي للسكان ـ بما فيهم البدو ـ زمن الانتداب البريطاني بعد الحرب الأولى، عدداً يُقدّر بنحو ٢٠٠,٠٠٠ نسمة[١٢].

ومن خلال الجدول (١ـ١) الذي يُصنف السكان حسب الدين والإقامة، نجد أن الأرقام تعطي مؤشراً على ارتفاع نسبة توطين سكان الريف والبدو، أما الحضر فقد كانت نسبته متدنية. واعتماداً على هذا الجدول، فقد اتضح أن أقل من ثُلُث السكان عاشوا في مدنٍ وقرى كبيرة، ومن هذه المدن الرئيسية: عمان ـ ٣٠,٠٠٠ نسمة، السلط ـ ٢٠,٠٠٠ نسمة، إربد ـ ١٥,٠٠٠ نسمة، والكرك ـ ١٢,٠٠٠ نسمة.

ومن الملاحظ أن منطقتي عجلون والبلقاء كان بهما العدد الأكبر من السكان (٢٨٠,٠٠٠ نسمة)، بينما كان في منطقتي الجنوب (٦٠,٠٠٠ نسمة) فقط[١٣].

جدول رقم (١ ـ ١)

سكان شرق الأردن عام ١٩٤٣

المسلمون العرب	٣٠٠,٠٠٠	مستوطنون	١٨٠,٠٠٠
المسلمون القوقاز	١٠,٠٠٠	شبه بدو	١٢٠,٠٠٠
المسيحيون العرب	٣٠,٠٠٠	بدو	٤٠,٠٠٠
-	-	-	-
المجموع	٣٤٠,٠٠٠	-المجموع	٣٤٠,٠٠٠

وتَجدرُ الإشارة إلى أن السمات العامة للسكان، والموارد الطبيعية المحدودة لبلد يتميَّز بطبيعة جغرافية شبه جافة، وخدمات حكومية في مراحلها الأولى، قد تجمعت معاً لتؤثر بشكل واضح في اقتصاد شرق الأردن. فالنشاط الزراعي مثلاً كان يتَّسم بالمحدودية، لأن المناطق الزراعية المروية بمياه الأمطار كانت تقتصر على المناطق المرتفعة غرب البلاد، يضاف إلى ذلك أن أكثر من ٩٠٪ من مناطق

شرق الأردن لم تحظى بهطول أمطار كافية، الأمر الذي جعل تلك المناطق تحتاج إلى أعمال ري دائمة، فضلاً عن أنه لم يتمَّ اكتشاف أي حقول نفطية، كما أن طرق استغلال واستثمار الفوسفات كانت تُعرقَل بسبب وسائل النقل الرديئة، ففي عام ١٩٣٥ بلغ مجموع مساحة الطرق المعبَّدة الصالحة لسير المركبات حوالي ١٤٣٨كم[١٤]. هذا وإن خط سكة حديد الحجاز كان ما زال مفتوحاً في الجهة الشمالية الجنوبية من عمان حتى معان.

وفي كانون ثاني عام ١٩٣٥ تم افتتاحُ خط أنابيب النفط من كركوك في العراق إلى حيفا، مما ساهم في تشغيل نحو ٢٠٠٠ عامل في شرق الأردن خلال مرحلة الإنشاء، ورغم ذلك فقد كانت الفوائد المباشرة لذلك الخط قليلة وعديمة الذكر.

وخلال عَقْد الأربعينات لم يكن هناك أية مشاريع صناعية، باستثناء تلك الأعمال ذات المستوى البسيط: مثل طحن الحبوب، وعَصْر زيت الزيتون. أما أعمال النسيج والحِرَف اليدوية، فقد اقتصر صنعُها في البيوت، وفي مشاغلَ صغيرةٍ. وفي مطلع عام ١٩٤٥ تم افتتاح مصنع للغزل والنسيج في عمان.

تميَّزَ الاقتصاد الأردني بمشاركة عناصر عديدة فيه: كالزراعة والتجارة، بالإضافة إلى قطاعات حكومية أخرى. أما التجارة الدولية، فكانت ذات مستوى بسيط، وتتجه نحو الاستيراد فيه عامي (١٩٣٧ و١٩٤٢) بلغ متوسط مجموع الواردات ضعفي حجم الصادرات، إلا أن عام ١٩٤٣ اتَّسم بغَلَّات زراعية ذات مردود جيد، رافقها ارتفاعٌ في أسعار الحبوب المصدَّرة إلى فلسطين، مما انعكس ذلك إيجابيّاً في صالح الميزان التجاري.

أشار (Konikoff) إلى أن أحد الإنجازات الاقتصادية الكبيرة التي تحققت في شرق الأردن تحت الانتداب، كانت التنظيم السريع والفعال للأرض، فضلاً عن التخلص من كل العراقيل والعوائق التي تعترض سبيل التقدم والتطور الزراعي[١٥].

ونتيجة لذلك فقد سُنّ قانون خاص بتنظيم الأراضي، فضلاً عن تأسيس محكمة تُعنى بذلك. وتعمل على فض أية نزاعات خاصة بالملكية. وقد هدفت عمليات التنظيم إلى تجزيء ملكية الأراضي المَشَاع، وتشجيع ملكية الأرض المفروزة من قبل الأفراد. كما استمرت عمليات تسجيل الأراضي جنباً إلى جنب مع جباية الضرائب، وتعبيد الطرق الزراعية.

اعتمدت الموازنة العامة للدولة وإلى حد كبير على المعونات البريطانية، مع أن الإعانة كانت في معظمها تذهب لفلسطين، فعلى سبيل المثال: نجد أن ٨٨,٥٪ من نفقات الموازنة لعام ١٩٢٤/١٩٢٥ أُنفِقَ في فلسطين، مقارنة بـ ١١,٥٪ في شرق الأردن، مع ملاحظة أن هذه النسبة تشمل نفقات الأمير والجيش معاً[١٦].

هذا وقد ظلّت المنح والمساعدات المرسلة للأردن تشكل المصدر الأساسي لنفقات الحكومة.

ويتبين من الجدول رقم (١-٢) الذي يُعطي بعض التفاصيل لسنوات مختارة ما بين ١٩٣٥ و١٩٤٤ ارتفاع نسبة نفقات الجيش والأمن، وتدني مستويات الإنفاق الخاص بالبنية التحتية كالتعليم والخدمات الاجتماعية، فتمويل مشاريع الصحة العامة، والخدمات الطبية، نادراً ما توفّر، كما أن الإنفاق التعليمي قلّما تجاوز ٦٪ من نفقات الحكومة، وقد انعكس تدني مستوى الصحة العامة في ارتفاع معدّل وفيات الأطفال الرُّضَّع الذي وصل إلى نحو ٢٠٠ لكل ألف ولادة خلال الثلاثينات. وفي عام ١٩٣٤ بلغ عدد الأطباء العاملون في شرق الأردن ٣٠ طبيباً، وعدد أطباء الأسنان ١٠ أطباء. أما الأمية فكانت منتشرة على نطاق واسع، خصوصاً في المجتمع العربي المسلم مع تميُّز واضح في سكان الريف كبار السن، وبالتحديد الإناث منهم. كما أن تداول وانتشار الصحف كان محدوداً آنذاك.

جدول رقم (١ - ٢)

موازنة حكومة شرق الأردن ١٩٣٥-١٩٤٤

لسنوات مختارة (بالألف جنيه أو بالنسبة المئوية)

البيان / السنة	١٩٣٥/١٩٣٦	١٩٣٩/١٩٤٠	١٩٤٣/١٩٤٤
مجموع الإيراد	٣٣٢,٢	٨٤٤,٠	٢,٦١٣,٠
نسبة الإيراد المحلي	٧٣,١	٤٤,٩	٢٤,٧
نسبة المنح	٢٦,٩	٥٥,١	٧٥,٣
مجموع النفقات	٣٣٠,٢	٨٦٦,٣	٢,٦١٩,٨
المخصصات الملكية	١٥,٢	٢١,٥	٢٢,٧
إدارة، تمويل، تقاعد			
تجارة وصناعة	٤١,٩	٧٢,٢	١٠٥,١
زراعة، أرض	١٤,٥	٥٢,٨	٥٧,٨
أشغال عامة	٣٠,٢	٢٨٤,٦	٧٣,٧
بريد، برق	١٢,٥	٢١,٢	٤٠,٥
عدالة، محاكم	٧٨,٦	٢٦,١	٢٩,٥
أمن، سجن	١٢٩,٤	٢٦٦,٦	١,٨٦٩,٦
صحة عامة	١٠,٦	١٩,٢	٥٠,٤
تعليم	٢٠,٣	٢٩,٠	٤٣,٠
منوعات	٣٦,٧	٧٣,١	٣٢٧,٥

استمر الاقتصاد الأردني بطبيعته شبه البدائية على حالته تلك، حتى قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، وإلى ما هو أبعد من ذلك التاريخ. ولذلك فقد انعدم وجودُ ما يُسمى بالطبقة العاملة حسب المفهوم الحديث، ولم يكن يشكل الفلسطينيون آنذاك قطاعاً هاماً في القوى العاملة الأردنية، إذ شكل الجيش العربي وقوات الأمن الأساس في الوظائف الحكومية، وفي مثل هذه الظروف لم يكن هناك حاجة ماسَّة

إلى قيام نقابات عمالية، رَغْم حصول بعض الإضرابات العمالية المحلية. أما مستويات أجور العمال فقد كانت أقلَّ بكثير من تلك الممنوحة للعمال الفلسطينيين، الأمر الذي تسبَّب في هجرة بعض العمال الأردنيين إلى فلسطين بحثاً عن العمل، وقد بدأ تدفُّق هجرة العَمَالة الأردنية إلى فلسطين في أوائل الثلاثينات عندما كان الأردن يُعاني من سلسلة مواسم الحصاد الفقيرة، ومن أحوال القحط والجفاف[١٧]. وفي هذا المجال أشار (Seccombe) إلى أن تقديم أعمال الإغاثة خلال تلك السنوات جنباً إلى جنب مع إنشاء بعض المشاريع، أعطى مدخلاً أولياً لتحديد الأجور لعمال شرق الأردن. وعلى أية حال، فإنه ابتداءً من شهر أيار عام ١٩٣٦ ـ الثورة الفلسطينية ـ أخذ سوق العمل الفلسطيني يُغلق في وجه العمالة الأردنية، مما أدى إلى رفع مستوى أعمال المساعدة بسبب تزايد نسب البطالة والعَوَز[١٨].

لقد كان لإعادة فتح سوق العمالة الفلسطينية في أوائل الأربعينات الأثر الكبير على سوق العمالة المحلية لشرق الأردن. ففي فلسطين اتسمت قابلية الحركة العمالية بأنها قد سارت ضمن قنوات التوظيف التقليدية، في حين نجد أن بناء الطرق والعمل العسكري في شرق الأردن من قبل البريطانيين في أوائل الحرب العالمية الثانية لم يكن يخلق أية احتكاكات وخلافات مع شيوخ القبائل وزعماء القرى. إن الاضطرابات المستمرة في فلسطين وما رافقها من تدفق متزايد للّاجئين في فترة ما بعد ١٩٤٦، وتخفيض نسبة الوظائف في الجهاز العسكري والحكومي، وتجدّد موجات القحط والجفاف في الأردن، كان من شأنه أن يسبّب نسباً عاليةً من البطالة في البلاد حتى ما قبل أحداث عامي (١٩٤٨ و١٩٤٩).

وخلاصة الأمر: فقد أظهر سوق العمالة الأردنية مؤشرات تدل على عدم تطوره ونموه، إذ أشار المؤرخ الأردني «حمارنة» إلى أن العمالة الأردنية لا تزال في مراحل نموها الأولى[١٩]، وأن تحقيق شروط نموها وتقدمها تُعيقه السياسة الاستعمارية الجائرة آنذاك[٢٠].

بعد عام ١٩٤٨ :

لم يستمر تأثير قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ على الأردن فحسب، وإنما على كامل منطقة الشرق الأوسط، فنتيجة للنزاعات العربية الإسرائيلية في ذلك العام تم دمج الجزء الفلسطيني المتبقي من فلسطين آنذاك ضمن المملكة الأردنية الهاشمية، وإعلان ذلك رسمياً عام ١٩٥٠، وأصبح معظم السكان العرب في فلسطين لاجئين في الدول العربية المجاورة، حيث تجاوز عددهم ٧٠٠,٠٠٠ لاجيء كان نصيبُ الأردن منهم ٤٠٠,٠٠٠ لاجيء.

وفي عام ١٩٥٢ أُجري تعداداً للمساكن بهدف تقدير عدد سكان الأردن، والتعرف على ديموغرافيتهم، ويتضح ذلك في جدول رقم (١ ـ ٣) الذي يشير إلى تضاعف عدد السكان بثلاثة أضعاف، مما كان لهذا الوضع آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية على الأردن.

جدول رقم (١ ـ ٣)

سكان الأردن / آب عام ١٩٥٢

بناءً على تقديرات تعداد المساكن (بما فيه البدو)

المحافظة	اللاجئين	مجموع السكان
عمان	٦٨,٦٥٤	١٩٠,٤٩٩
عجلون	٣٠,٠٥٧	٢١٣,٨١٧
البلقاء	.	٩٢,٨٩٢
الكرك	.	٦٠,٥٥٦
معان	.	٢٩,٠٦١
نابلس	١١٨,٢٧٤	٣١٥,٢٣٦
القدس	١٩١,٦٧٣	٣٠١,٤٠٢
الخليل	٥٧,٠٦٢	١٢٥,٦٥١
المجموع	٤٦٥,٧٢٠	١,٣٢٩,١٧٤

obeikandl.com

ثالثاً: ما بعد قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨:

لقد تم العمل على إعادة التوجيه الاقتصادي للبلاد بشكل يشمل كل القطاعات، فاتّخذ الإنتاج الزراعي مظهراً مغايراً نتيجة لزيادة رقعة الأراضي الخصبة في الضفة الغربية، كما كان للتصنيع دلائل مستقبلية مبشرة، حيث أخذت بعض الصناعات تظهر في الضفة الغربية، أما البناء فقد أصبح قطاعاً مزدهراً يعمل على تلبية الحاجات المتنامية في بناء مساكن جديدة ناتجة عن تدفق اللاجئين، وقد تميزت السياسة بدخل مرتفع خصوصاً الناتج عن زيارة الأماكن المقدسة: كالقدس وبيت لحم والخليل. هذا فضلاً عن تنظيم التجارة والنقل، حيث تم توسيع ميناء العقبة كونه المنفذ البحري الوحيد للأردن. وفي عام ١٩٥٠ حل الدينار الأردني محل الجنيه الفلسطيني.

لقد تميز الشعب الفلسطيني بالكثير من المهارات والخصائص الإيجابية التي تم نقلها إلى المملكة الأردنية الهاشمية، إلا أن هذا الغنى في الموارد البشرية تم حجبه تماماً نتيجة للمأساة السياسية عام ١٩٤٨/١٩٤٩، وبالتدريج أصبحت الحكومة قادرة على تخفيف أعباء الدفاع على الموازنة، خصوصاً عندما اتسع خط الهدنة ليصل إلى ٦٦٠كم. ولمواجهة متطلبات البنية التحتية الاجتماعية فقد تم التركيز على الاستثمار العام في المجالات السكنية والشؤون البلدية والتعليمية والصحية والاتصالات. وقد تسبّب ذلك بإجهاد كبير للاقتصاد.

لقد أدت حالة الفوضى التي تسببت نتيجة قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ إلى ظهور مشكلة البطالة، فقيام هذه الدولة لم تؤد إلى دفع الآلاف من العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل الأردني فحسب، بل إلى فقدان عدد كبير من الأردنيين في شرق الأردن لوظائفهم في المناطق الساحلية لفلسطين، مما ترتب عليه عودتهم إلى الوطن[٢٢]، وفي تلك الحقبة كانت الهجرة الخارجية لغايات العمل باتجاه دول النفط بأعداد ضئيلة، إذ أن الطابع السائد كان يتمثل في الهجرة

الداخلية، فالقرى والمدن مثل طولكرم وجنين التي قطعت من خط الهدنة فقدت العديد من العمالة في حين نجد أن الإقليم المركزي للعاصمة «عمان» كان قد تطور بسرعة، كل هذه التطورات أدت إلى أزمة صعبة في سوق العمل الأردني، وظلت ماثلة طوال عقد الخمسينات، ومع نهاية ذلك العقد بدأت ملامح الهجرة الخارجية تتبلور بشكل واضح، إذ تبين أن نحو ١٥,٠٠٠ فلسطيني وأردني كان يعيش في الكويت عام ١٩٥٧ مسببين بذلك نوعاً آخر من المشاكل وهي هجرة العمالة المؤهلة، وقد أشار (J. M. Hacker) في هذا الصدد إلى أن معظم العمالة الماهرة والمؤهلة في مجالات التعليم والطب والتمريض والهندسة على سبيل المثال تم جذبها إلى الدول المجاورة، وخصوصاً الكويت حيث الرواتب العالية التي تساوي ثلاثة أضعاف مما هي عليه في الأردن آنذاك[٢٣].

الفترة (١٩٥٢ - ١٩٦٦)

بدأ الاقتصاد الأردني يتجه بالتدريج نحو التطور منذ منتصف الخمسينات وحتى منتصف الستينات، إذ أن إجمالي الناتج القومي أخذ ينمو بمستويات جيدة بحيث وصل متوسط مستوى النمو نحو ٥٪ سنوياً في الفترة (١٩٥٢ - ١٩٦٦).

تم دعم النمو الاقتصادي عن طريق المساعدات الخارجية والقروض والتحويلات، وانعكس ذلك على رفع القدرة الشرائية المحلية للمواطن، وفي الوقت نفسه زيادة نفقات الاستهلاك حيث تجاوز إجمالي الناتج القومي خلال تلك الفترة، كما أن نفقات الإنتاج فاقت كذلك إجمالي الناتج القومي داخل الوطن وخارجه في معظم سنوات هذه الفترة، وقد كانت النتيجة عبارة عن فجوة كبيرة بين حجم الصادرات والواردات كما أظهرها عجز الميزان التجاري السنوي بمتوسط مقداره $\frac{1}{3}$ إجمالي الناتج القومي، وعلى أية حال فقد أشار الحساب الجاري إلى فائض في معظم السنوات موضحاً أن هناك نسباً كبيرة من العملات الصعبة، هذا فضلاً عن أن القطاع النقدي أخذ يتطور بسرعة كبيرة من خلال البنك المركزي

الأردني الذي تأسس عام ١٩٦٤ ليحل محل مؤسستين نقديتين: هي مجلس النقد الأردني، وقسم مراقبة العملات. وفي سبيل أن يعهد للبنك المركزي الأردني بمهمة مراقبة وضبط البنوك التجارية الأردنية والعملات الأجنبية، فقد سُنت العديد من القوانين والأنظمة الخاصة بذلك، وقد ارتفع عدد البنوك من ثلاثة عام ١٩٥٤ إلى تسعة عام ١٩٦٦.

ومما يجدر ذكره أن هذه الديناميكية الاقتصادية الجديدة التي اتسم بها الاقتصاد الأردني قد انعكست في إحداث تغيرات تركيبية ملحوظة للاقتصاد، هذا رغم أن الأهمية النسبية للزراعة ـ مقارنة بباقي قطاعات الاقتصاد الأردني ـ قد انخفضت [من ٣٦,٤٪ في عام ١٩٥٢ إلى ١٧,٢٪ في عام ١٩٦٦]، وكما يتضح من الجدول (١ـ٤) فإن مراكز التطور الجديدة تمثلت في التصنيع والتعدين بالإضافة إلى البناء، في حين ظلت القطاعات القديمة مثل: التجارة والسياحة والخدمات الخاصة والعامة ثابتة، ورغم الانحدار النسبي في الاهتمام الزراعي كما أشرنا إليه آنفاً فقد عادت لتتطور وتنمو تمشياً مع سياسات الحكومة التي تعمل على استقرار هذا القطاع الاقتصادي الهام.

جدول رقم (١ ـ ٤)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الكلفة ١٩٥٢ و١٩٦٦

القطاع	١٩٥٢	١٩٦٦
الزراعة والحراج	٣٦,٤	١٧,٢
التصنيع والتعدين	٧,٢	١٥,٢
الكهرباء والماء	٠,٢	١,٢
البناء	١,٢	٥,٨
السياحة والتجارة	١٧,٤	١٩,٥

تابع جدول رقم (١ - ٤)

القطاع	١٩٥٢	١٩٦٦
النقل والمواصلات	٧,٨	٩,٩
الإدارة العامة والدفاع	١٤,٩	١٦,١
خدمات أخرى	١٤,٩	١٥,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: كامل أبو جابر و Manabu Shimizu ، الإمكانات الاقتصادية للأردن، طوكيو، معهد تطوير الاقتصاديات، ١٩٨٤، ص٢٨ .

وإذا تناولنا الحديث عن الاقتصاد بشيءٍ من التفصيل وبالذات في عام ١٩٨٦ نجد أن وزارة التخطيط قد أشارت إلى أنه على المستوى القطاعي كان للسنوات الأخيرة التي تسبق ذلك العام أثر ملحوظ في تحقيق استقرار كبير للاقتصاد، الأمر الذي زاد من مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي المحلي وبخاصة بعد تنفيذ مشاريع الري المتمثلة في قناة الغور الشرقية، هذا وقد تزامنت هذه الإنجازات مع فصول زراعية جيدة في المناطق التي تتصف بارتفاع هطول الأمطار فيها[٢٤].

لقد تمثل الاتساع السريع في قاعدة الصناعة في جوانب كثيرة كالتصنيع والتعدين، ففي مجال التصنيع شكّلت مستويات الأجور المتدنية جنباً إلى جنب مع ارتفاع مستويات المهارة المهنية اليدوية عاملاً دافعاً لذلك الاتساع، ويعزى ذلك إلى التدفق المفاجىء للاجئين الفلسطينيين، يضاف إلى ذلك، فإن المأساة التي عانى منها اللاجئون الفلسطينيون لفتت اهتمام الهيئات والمؤسسات الدولية التي عملت بدورها على زيادة نسب المعونات والمساعدات التي يتلقاها الأردن، بالإضافة إلى تلك المرسلة إليه من دول عربية شقيقة وأخرى أجنبية صديقة، وفي هذا الصدد فقد أشار المسح الصناعي الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة عام ١٩٥٤ إلى وجود ٤٢١ مؤسسة صناعية تشغّل ٨٢٠٠ عامل، وقد قفزت هذه الأرقام إلى ٧,٢٤٢ مؤسسة صناعية تشغل ٣٧,٢٥٧ عاملاً حسب المسح الصناعي الذي

أجري عام ١٩٦٦[٢٥]، تم خلال هذه الفترة كذلك إنشاء العديد من المؤسسات كمصنع الإسمنت عام ١٩٥٤، وشركة البوتاس العربية عام ١٩٥٦، وشركة مصفاة البترول الأردنية عام ١٩٦١، وعلى أية حال، فقد شكلت شركة الفوسفات الأردنية أكبر مؤسسة إنتاجية حيث زاد إنتاجها من الفوسفات من ٧٥,٠٠٠ طن عام ١٩٥٤ إلى ١,٠٠٠,٠٣٥ طن عام ١٩٦٦، كما شكلت صادرات هذه الشركة من الفوسفات نحو نصف قيمة الصادرات الأردنية للفترة (١٩٥٢-١٩٦٦).

وقد كان للحكومة خلال هذه الفترة دور بارز في تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية وبناء رؤوس الأموال في الدولة، إلا أن موازنة الدولة آنذاك لم تكن لتعكس بصورة واقعية مساهمة الخطوات والمبادرات الهامة الهادفة إلى تحسين البنية التحتية التقنية كالماء والكهرباء وخدمات الهاتف وتعبيد الطرق والإسكان جنباً إلى جنب مع البنية التحتية الاجتماعية المتمثلة في المدارس والجامعات والمستشفيات والشؤون البلدية والبيئية.

وفي مجال التعليم يشير الجدول (١-٥) إلى التطور الذي حصل في هذا القطاع خلال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٦٦)، ففي عام ١٩٦٢ تم إنشاء أول جامعة في الأردن في الوقت الذي عملت فيه الخدمات الصحية والبرامج الصحية المتتالية على المساهمة الكبيرة في رفع مستوى الظروف الصحية وتحسينها لتشمل كافة البلاد.

جدول (١ - ٥)

مؤشرات تعليمية، ١٩٥٢ - ١٩٦٦

المؤشرات التعليمية	١٩٥٢	١٩٦٦
عدد المعلمين	٤,٤٠٠	١٢,٩٠٠
عدد الطلبة	١٧١,٠٠٠	٤٤٠,٠٠٠
عدد المدارس	٩٥٨	٢,٠٢٢
نسبة الطلبة لكل معلم	٣٨,٩	٣٤,١
نسبة الأمية ٪	٧٠	٥٠

المصدر: وزارة التخطيط، ١٩٨٦، ص٦٤.

هذا وقد تم العمل على توسيع نطاق الخدمات العلاجية والوقائية لتصبح في متناول الجمهور في مختلف مناطق المملكة وخاصة البعيدة منها، وقد انعكس ذلك إيجابياً في رفع توقع الحياة (٤٥ سنة على ١٩٥٢ ـ ٥٠ سنة عام ١٩٦٦)، كما انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع إلى النصف.

لقد تأثرت التطورات التي شهدها سوق العمل الأردني بشكل كبير بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أخذت تتبلور بشكل تدريجي في الساحة الأردنية، ومع ذلك فقد ظلت نسبة البطالة مرتفعة خلال الفترة (١٩٥٢ ـ ١٩٦٦)، إذ لم يستطع قطاع الخدمات المتنامي والقطاع الصناعي كبح جماح هذه الظاهرة، كما أن جهود الحكومة المتمثلة في تحفيز الاقتصاد أو خلق فرص عمل في القطاع العام لم تكن في حقيقة الأمر كافية لمواجهة تحديات البطالة، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى تبني منهج سياسة الباب المفتوح نحو هجرة العمالة من الأردن، وقد أخذت هذه السياسة شكلين:ـ

الأول: هجرة العمالة الأردنية إلى دول أوروبا الصناعية وخصوصاً ألمانيا والولايات المتحدة وأستراليا، وقد تعزز هذا الاتجاه بشكل أبعد من ذلك عن طريق تواجد أعداد كبيرة من الطلبة الأردنيين الذين يدرسون في تلك الدول.

أما الشكل الآخر: فهو هجرة العمالة الأردنية إلى الدول العربية المجاورة وخصوصاً الدول النفطية.

عموماً، ساعد هذان التطوران على تخفيف مشكلة البطالة والحد منها، وقد ظل الأمر هكذا إلى ما بعد عام ١٩٧٣ حينما تم استيعاب أعداد كبيرة من العمال الأردنيين في الدول العربية المنتجة للبترول الأمر الذي أدى ليس فقط إلى استئصال هذه الظاهرة بل إلى إحداث نقص في بعض المهارات الأردنية التي يحتاجها السوق المحلي.

رابعاً: التحول الاقتصادي والتغير الاجتماعي: نظرة مستقبلية:

لقد استطاع الأردن، وكما سبق أن فعل في الأحداث المأساوية لعام ١٩٤٨، أن يمتص أحداث عام ١٩٦٧ ويتغلب عليها، وبطبيعة الحال لم يكن ذلك دون جهد أو عناء، فقد عانى اقتصاده مرة أخرى في عام ١٩٦٧ وتعرض للإرهاق، أما الميزة البارزة في التطورات السياسية والإجتماعية للأردن فهي تتمثل في المنهج القيادي المعتدل لاثنين من حكامها البارزين: عبد الله بن الحسين ١٩٢١-١٩٥١، والحسين بن طلال منذ عام ١٩٥٣.

ومنذ تبوأ العرش في عام ١٩٥٣، اعتمد جلالة الملك حسين في قيادته السياسية على منهج واقعي وعملي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحياة الاقتصادية والاجتماعية التي تخص البلاد، كما أنه ابتعد عن كل الأيديولوجيات النظرية، ولا شك، فقد تغلغل هذا المنهج العقلاني في التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلاد، كما عملت الحكومة ومن خلال التأكيد على أهمية بناء بنية تحتية صلبة في مجالات التعليم والصحة والنقل والخدمات الأخرى ـ خصوصاً في العاصمة عمان ـ على خلق عاملٍ دافعٍ يغري المناطق الريفية من المجتمع ويجذبها إلى مراكز الإغراء، وهكذا إلى أن بدأت ظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر تأخذ أبعادها بملامحها الإيجابية والسلبية، والأهم من ذلك هو التحول من نظام اجتماعي (ريفي ـ قبلي) إلى مجتمع آخر حضري.

وعليه فقد أخذت العائلات الريفية التقليدية والقبلية تجذب عن طريق توفر فرص العمل والخدمات التعليمية والصحية وكل أسباب الراحة المتوفرة في المجتمع المتطور وأسلوب الحياة الجديد.

هذا ولا تزال عملية التحول جارية، إذ تظهر أحياناً جماعات سكانية جديدة تحل محل العائلات التقليدية ذات التنظيم الاجتماعي القبلي، ولهذا فإننا نلحظ في أردن اليوم أن التنظيمات المهنية (محامون، مهندسون، معلمون، أطباء،

اتحـادات العمـال، المنـظمات النسوية) تحل إلى حد ما محل كل الجماعات التقليدية القديمة.

وفي ظل هذا الجـو لم تتم أية محاولة سواء كانت لإلغاء القديم أو لإدخال جديد، والمحـاولـة نفسهـا لم تكن الأخيرة طالما أنها ما زالت جارية وفي حالة التكـوين والإحـلال، وهي بلا شك تجـربـة أردنية تفاعل بها القديم والجديد، التقليدي والحديث، الرسمي وغير الرسمي. وربما يكون أحسن وصف في أسوأ الأحوال: ـ بأنه نظام لا هو ذو اقتصاد حر ولا اشتراكي، وهو كذلك ليس متطوراً ولا متخلفاً وإنما هو نظام اجتماعي أو سياسي، كما أنه نظام يحاول بكل وعي وإدراك أن يوفر جواً (ليبرالياً) دون أن يرسم معالم تلك العملية أو يضمنها في القوانين.

إن كل القوى القديمة المتماسكة كالعائلة الممتدة والقبيلة والنمط التقليدي للحياة أخذت تقريباً تختفي وتتغير، ففي الوقت الذي كان فيه $\frac{4}{5}$ سكان الأردن يعيشون في الصحراء أو المناطق الريفية والمدن الصغيرة عام ١٩٤٨، نجد الآن أن هذا النمط المعيشي قد تغير، إذ نجد تقريباً أن نفس النسبة السابقة تعيش الآن في المناطق الحضرية، ولعل مفهوم عملية التحضر تعني أكثر من أن يغيّر المواطن من مكان إقامته وأسلوب وطريقة كسب عيشه، ففي الوقت الذي قلنا فيه: إن العائلة الممتدة والقبيلة قد اختفت تقريباً فإنهما ينبعثان من جديد في كثير من المناسبات كالعداء والزواج والموت. فالقيم القديمة المستوحاة من التراث البدوي أو القروي مثـل: الكـرم، المحبـة، احترام الكبار، المساعدة المتبادلة، الشجاعة، الورع والتـدين تم نقلها من القرية إلى الحضر، وظل الإسلام المصدر الرئيسي الذي يستمـد منـه النـاس عاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم، إذ أنه يشكل المقياس الذي بمـوجبـه يضبط الشخص سلوكه وطريقة حياته. كما أنه يُحدّد القواعد والقوانين الحياتية ويساعد في تسريع نسبة التغير من العديد من أوجه الحياة. ولهذا فقد كان الملك حسين ولا يزال حريصاً على المحافظة على الطابع الإسلامي للبلاد، ليس

فقط لأنـه ينتمي إلى أسرة النبي ـ ﷺ ـ بل بسبب حساسيته واهتمامه بالحاجات الروحية فضلاً عن التدين والورع[٢٦].

وطـالما أن الإسلام يُجسّد في مبادئِه مفهوم التقدم والتغير بما يشمل قابلية التغير الاجتمـاعي، فقد شكل قوة دافعة ومحفزة في تسريع عملية التغير بشكل طبيعي[٢٧]. وأصـاب التغير وضع المرأة التي تتمتع الآن بكامل حريتها التي لم تعرفها منذ عقود أربعة، فالمرأة الآن تحظى بفرص عمل مساوية للرجل في كلا القطاعين العام والخاص، كما أن الحجاب الذي كان يقيدها قد أُنتزع[٢٨].

ويمكن اعتبار التعليم ـ أكثر من أي عنصر آخر ـ عاملاً حاسماً في تسهيل مهمة عملية التغير الاقتصـادي والاجتماعي، فالنهضة التعليمية التي عرفها الأردن في الخمسينات كان لها أثرٌ ملحوظٌ على حياة هذا البلد، فالمرأة الآن لديها كامل الحق في التصويت والترشيح للانتخابات في مجالات شتى.

ومنـذ منتصف السبعينـات عُينت المـرأة في وظـائف وزارية وتغير المـوقف التقليدي بخصـوصهـا بشكـل سريع، وعمـوماً أُعتبـر كل من التعليم والتحضر والتحديث من القوى المؤثرة والحاسمة في مجال التغير، والحافز الخارجي الرئيسي تمثـل في التحـدي المستمـر من قبل إسرائيل، وهو بلا شك تحدٍّ كان من أهم محصلاته دفع الفلسطينيين إلى الأردن. وهكذا فقد كان نتيجة كل هذه العوامل تحطيم النظام الاقتصادي والاجتماعي القديم، والبحث عن البديل لذلك النظام، فكما أشرنا سابقاً فإن المجتمع في حالة تحول وتغير، فالتجمعات القديمة حل محلها تجمعات جديدة، أو أنها استمرت في البقاء جنباً إلى جنب مع التجمعات الجديدة، كما أن نقابات العمال والاتحادات المهنية والنوادي الاجتماعية السياسية والاتحادات النسائية والمؤسسات غير الحكومية تتمتع الآن بمكانة دائمة في الحياة الأردنية.

وعلى الصعيد الإقتصادي والإجتماعي نستطيع القول إن الأردن ـ في غضون

العقود الأربعة الماضية ـ قد انتقل من مجتمع شبه بدائي إلى آخر مستهلك ويعتمد على الخدمات، فعلى الرغم من أنّ التغيرات في مجال الصحة والتعليم والرفاهية والطرق والبنية التحتية الأخرى كان قد خطط لها بصورة كبيرة، فإن القليل من هذا التخطيط كان قد تم تأمله والتفكير به من حيث قيمته.

أما الجانب السياسي فقد تمثلت ممارسته بجو سلس يبتعد عن التقيد الصارم بأي مبدأ (أيديولوجي) سواء كان دنيوياً أو دينياً أو تطلعات تحدّد التوجه السياسي والاقتصادي للبلاد، فالمنهج الواقعي المعمول به عالج البعد الزمني والمكاني بصورة كَنَسيّة في سبيل الاستقرار، فالتقاليد سواء كانت دينية أو دنيوية يمكن التنويه إليها والأخذ بها من أجل الحفاظ أو عدم الحفاظ على عمل معين... وهذا هو البعد الزمني.

ومن منطلق الاعتراف بضرورة التغير أخذ الأردن بنهج براغماتي عملي تُمليه الضرورة لا العقيدة المتخشبة، وقد كان لهذا النهج العلماني أكبر الأثر على نجاح التجربة الأردنية التي اعتمدت أكبر الاعتماد على مبدأ الوسطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٢٩].

وعلى الصعيد الداخلي فإن قوة الدولة وبناؤها التي أرسى قواعدها الملك عبد الله ما زالت راسخة حتى يومنا هذا، فمنذ أن تبوّأ جلالة الملك حسين العرش عمل على تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة السائدة في البلاد، إذ تشير الإحصاءات إلى مدى التطور الاقتصادي والاجتماعي للدولة رغم أن هوية الدولة لم يكن قد تم تشكيلها بعد انتظار لحلٍّ للصراع العربي الإسرائيلي[٣٠]، وهذا يعني أن إسرائيل استمرت تشكل تهديداً داخلياً وخارجياً للبلاد: فعلى المستوى الداخلي تبلور التهديد في أن الفلسطينيين يشكلون عنصراً هاماً في الشعب الأردني. أما المستوى الخارجي فتمثل بأن ظلّت إسرائيل تمارس تهديدها بشكل واضح على البلاد، فالوزير الإسرائيلي (أرييل شارون) وجماعات أخرى متطرفة لا

تزال تدعي القول أن (الأردن هي فلسطين)[٣١].

إن أحد الملامح البارزة للاقتصاد الأردني أنه يعتمد إلى حد كبير على المساعدات الأجنبية، ولا شك أن هذه الميزة فضلاً عن ندرة الموارد الطبيعية في البلاد أضافت الكثير إلى التحديات التي تواجهها البلاد، كان من أبرز سمات التحديث والتطور الذي شهدته البلاد ظهور بعض التوترات السياسية والاجتماعية المرتبطة بذلك، وهي بلا شك توترات استطاع النظام احتواءها وضبطها. يعتبر معدل النمو السكاني في الأردن من أعلى المعدلات في العالم، ولقد كان من الصعب تجنب مثل هذه المسألة لأسباب ترجع إلى عقائد دينية ومظاهر حضارية.

obeikandl.com

الهوامش

(1) Lenczowski, George, The Middle East in World Affairs, 3rd. ed., Ithaca, Cornell University Press, 1962, pp. 90-98, passim.

(2) The Jerusalem Abdullah - Churchill meeting was held on March 27, 1921. Amir Abdullah undertook not attack the French in Syria, and to accept the appointment of British Resident in Amman to "assist" in the administration of the new government on the condition that the British would recognize Jordan's independence at a later date. See Aruri, Naseer, Jordan, A Study in Political Development, The Hague, Martinus Nijhoff, 1972, p. 21-22 and Madi M., and Musa S., Tarikh al-Urdan Fi al-Qarn al-Ishrin (History of Jordan In The Twentieth Century), Amman, al-Matba'ah al-Wataniyyah 195, pp. 263-267, passim, Where they explain the reasond behind Britain's reluctance to govern Jordan directly and Lenczowski, Ibid: p. 447. See also Shwadran, Benjamin, Jordan, A State of Tension, N. Y., The Council For Middle Eastern Press, 1970, pp. 131-132, passim.

(3) For Amir Abdullah's dream of uniting Syria see his memories entitled, al-Athar al-Kamilah Li al-Malik Abdullah Ibn al-Hussein (Complete Works of King Abdullah Bin Hussein), Beirut, al-Dal al-Muttanhidah Li al-Nashr, 1979. For ananti Abdullah Version see Danie Pipes, "Abdullah's Pure Joke and the Greater Syria Plan", Middle East Review, Vol. XX, No. 1, Fall 1987, pp. 43-55, passim.

(4) Shwadran, Op. Cit., pp. 138-139, passim.

(5) Nyrop, R.F., ed., Jordan, Washington, D.C., The American University Press, 1979, p. 21.

(6) Ibid: p. 22.

(7) For a detailed study of the development of the Jordanian Parliament see Abu Jaber, Kamel S., "The Legisture of the Hashemite Kingdom of Jordan: A Study In Political Development, "The Muslim World, Vol. LIX, No. 3-4, pp. 221-250, passim.

(8) Glubb, Sir John Bagot, A Soldier With The Arabs, New York, Harper, 1957, pp. 21-26, passim.

(9) Jordan, New Haven, HRAF, 1958, p. 73.

(10) Abu Jaber, "The Legislature...", Op. Cit., p. 226.

(11) Ruppin, Arthur, Syrien als Wirtschaftsgebiet, Berlin 1917, p. 8; Fritz Grobba, Die Getreidewirtshaft Syriens und Palaestinas seit Beginn des Weltkriegs, Hannover 1923, p. 158.

(12) Report of His Majesty's Government on the Administration of Palestine and Trans-Jordan, 1924.

(13) See Kunikoff, A. Transjordan - An Economic Survey, Jerusalem 1946.

(14) See Report of His Majesty's Government of the Adminstration of Palestine and TransJordan, 1936.

(15) Kunikoff, A. Transjordan - An Economic Survey, Jerusalem 1946.

(16) See Ma'an Abu Nowar, The Creation and Development of Transjordan: 1920-1929, Oxford: Ithaca Press, 1989, p. 130.

(17) See Seccombe, Ian J., International Migration for Employment and Domestic Labour Market Development: The Jordanian Experience, Ph.D. Thesis University of Durham, 1983, p. 57 f.

(18) See Seccombe, p. 61.

(19) Hamarneh, Mustafa, Social and Economic Transformation of Trans-Jordan 1921 - 1946, Washington D.C.: Ph.D. Thesis, 1985.

(20) Ibid.

(21) Porter, R.S., Economic Survey of Jordan, London 1953, Annex I. p. 13.

(22) Dajani, Ali, Lectures on Jordan's Economy; Cairo: Ma'had al-Buhuth wal al-Dirasat al-Arabiyyah, 1954, p. 24.

(23) Hacker, J.M., 1960, quoted in I. J. Seccomber, International Migration for Employment and Domestic Labour Market Development: The Jordan Experience, Durham: Ph.D. Thesis, 1983, p. 70.

(24) Ministry of Planning: Five Year Plan for Economic and Social Development, 1986-1990, Amman, p. 3.

(25) Abu Jaber and Shimizu, p. 39 f.

(26) Jureidini, Paul A., and Mclauren, R.D., Jordan, Washington, D.C., Center of Strategic Studies, George town University, 1984, pp. 25-26, passim. The King is also a ware that he is the fortieth generation after the Prophet, see Day, op. cit., 12-13, passim. A interesting article on the Hashemites, see Majid Khaddur, "The Hashemite House: King Hussein of Jordan", International Insight, Vol. II, No. 1, Nov. - Dec., 1981, pp. 10-15, passim.

(27) On Islam's incorporation of the concept of change and the implications of this on modern Islamic societies in general and Jordan in particular see Kamel Abu Jaber, "The Dynamics of Change and Development In Jordan" in C.F. Pinkele and A. Pollis, eds. The Contemporary Mediterranean World, New York, Praeger, 1984, pp. 297-318, passim.

(28) Nyrop, op. cit., pp. 86-88, passim.

(29) On the international level see H.R.H. Hassan Ibn Talal, "Jordan: The Quest For A Centrist Position", Journal of Palestine Studies, Vol. XIII, No. 2, Winter 1984, pp. 1-9, passim.

(30) On the economic development of Jordan see Abu Jaber, Kamel Economic Potentialities of Jordan, Tokyo, Institute of developing Economies, 1984. See also The Economic Development of Jordan, ed. by B. Khader and A. Badran, London, Groom Helm, 1987 and Muzur, M.P., Jordan Growth and Development, Boulder, Colorado, West View Press, 1979, see also A. Sinai and A. Pollock eds., The Hashemite Kindom of Jordan and The West Bank, New York, American Academic Association For Peace In the Middle East, 1977, pp. 73-88, passim.

(31) See Day, Arthur, R., East Bank / West Bank, New York, Council On Foreign Relations, 1986, p. 1.